عوابدي عمار

النظرية العامة للمنازعات الادارية في النظام القضائي الجزائري

الجزء الثاني
نظرية الدعوى الإدارية

ديوان المطبوعات الجامعية

الفهرس

المقدمة العامة 1

الجزء الأول

النظام القضائي المختص بدعوى بالمنازعات الإدارية 15
مقدمة 16

البـــاب الأول

قـواعد الإختصاص القضائي بالـدعوى الإدارية في نظام وحدة القضاء والقانون 19

الفصـــل الأول: مفهوم نظام وحدة القضاء والقانون 21
المبحث الأول: تعريف نظام وحدة القضاء والقانون 22
المبحث الثاني : تطور النظام وحدة القضاء والقانون 23
المطلـــب الأول: تطور نظام وحدة القضاء والقانون في إنجلترا 23
المطلب الثـــاني تطور نظام وحدة القضاء والقانون
في الولايات المتحدة الأمريكية 31

الفصـــل الثـــاني : أساس نظام وحدة القضاء والقانون 36
المبحث الأول: الأساس التاريخي لنظام وحدة القضاء والقانون 36
المبحث الثاني 36
الأساس السياسي: الدستوري لنظام وحدة القضاء والقانون الأنجلوسكسوني
المبحث الثالث 39
الأساس القانوني والقضائي لنظام وحدة القضاء والقانون الأنجلوسكسوني
المبحث الرابع : الأساس العملي لنظام وحدة القضاء والقانون الأنجلوسكسوني 40

الفصـــل الثالث : تقدير نظام وحدة القضاء والقانون الأنجلوسكسوني 42
المبحث الأول : مزايا نظام وحدة القضاء والقانون 42
المبحث الثاني : عيوب نظام وحدة القضاء والقانون 43

الباب الثاني

قواعد الإختصاص القضائي بالدعوى الإدارية في نظام إزدواج القضاء والقانون 47

الفصل الأول : مفهوم نظام إزدواج القضاء والقانون 49
المبحث الأول تعريف نظام إزدواج القضاء والقانون 50
المبحث الثاني : نشأة وتطور نظام إزدواج القضاء والقانون 52
المطلب الأول : مرحلة الفساد القضائي والفساد الإداري في فرنسا 53
المطلب الثاني : مرحلة الثورة الفرنسية والتفسير الثوري
لمبدأ الفصل بين السلطات 54
المطلب الثـالث :مرحلة الإدارة العامة ـ هي الإدارة القاضية 55
المطلـب الرابع : مرحلة القضاء الإداري البات 58
المطلـب الخـامس : مرحلة نظام إزدواج القضاء وإزدواج القانون 58
نظام إزدواج القانون 59
المبحث الثالث : أسس ومبررات نظام إزدواج القضاء والقانون 60
المطلب الأول : الأساس التاريخي لنظام إزدواج القضاء والقانون 61
المطلب الثاني : الأساس السياسي الدستوري لنظام إزدواج القضاء والقانون 62
المطلب الثالث : الأساس المنطقي لنظام إزدواج القضاء والقانون 63
المطلب الرابع : الأساس والإعتبار العلمي 65
المبحث الرابع: تقدير نظام إزدواج للقضاء والقانون 66
المطلب الأول: عيوب نظام إزدواج القضاء والقانون 66
المطلب الثاني : مزايا نظام إزدواج القضاء والقانون 68

الفصـــل الثـــاني: نظـــام القضاء الإداري 71
المبحث الأول : جهات القضاء الإداري 73
المطلب الأول: مجلس الدولة 73
المطلب الثاني : المحاكم الإدارية 88
المبحث الثـــاني : عملية تحديد نطاق إختصاص القضاء الإداري 95
المطلب الأول : معيـــار تحديد نطاق إختصاص جهات القضاء الإداري 97
المبحـــث الثالـــث :التنازع في الإختصاص القضائي
بين جهات القضاء الإداري وجهات القضاء العادي 134
المطلب الأول : معني التنازع في الإختصاص القضائي وتناقض الأحكام
القضائية بين جهات القضاء العادي وجهات القضاء الإداري 135
المطلب الثاني: قضاء التنـــازع 136

البـــاب لثـــالث

القضاء المختص بالمنازعات الإدارية في النظام للقضائي الجزائري 145

الفصـــل الأول: نشـــأة وتطـــور قضاء المنازعات الإدارية في الجـــزائر 147
المبحث الأول : مرحلة نظام قضاء المظالم 148
المطلب الأول : مفهوم نظام قضاء المظالم في النظام القضائي الإسلامي 149
المطـلب الثـــاني: تطبيق نظام قضاء المظـــالم في الجـــزائر 158
المبحث الثاني : مرحلة الإدارة العاملة هي الإدارة القاضية
أي أن الإدارة العامة هي الخصم وا لحكم 160
المبحث الثـــالث : مرحلة تطبيق نظام إزدواج القضاء
والقانون الفرنسي في الجزائر خلال فترة الإحتلال 165
المبحث الرابع: جهة الإختصاص القضائي بالمنازعات الإدارية في الدولة
الجزائرية خلال المرحلة الإنتقالية (مرحلة 1962 ـ 1965) 167

الفصـــل الثاني: طبيعة جهة الإختصاص القضائي بالمنازعات
الإدارية في النظام القضائي الجزائري 173
المبحث الأول : أسس نظام وحدة القضاء والقانون الجزائري 175
المطلب الأول: الأساس التاريخي لنظام وحدة القضاء والقانون الجزائري. 175
المطلـــب الأول: الأساس السياسي لنظام وحدة القضاء والقانون الجزائري 178
المطلب الثالث: الأساس المنطقب والواقعي لنظام وحدة القضاء
والقانون الجزائري. 179
المطلب الرابع : الأساس العلمي التطبيقي
لنظام وحدة القضاء والقانون الجزائري 181
المبحث الثاني : تقدير نظام وحدة القضاء والقانون الجزائري 182

الفصل الثـــالث: قواع الإختصـــاص القضائي بالـــدعوي والمنازعـــات
الإدارية في النظام القضائي الجزائري. 188
المطلب الأول : معيار تحديد نطاق إختصاص الغرفة الإدارية 189
المطلب الثاني: الدعاوي والمنازعات الإدارية التي تختص بها محاكم
وغرف القضاء العادي كإستثناءات ترد على مضمون
المادة السابعة من قانون الإجراءات المدنية. 192
المطلـــب الثـــالث : قـواعد الإختصاص المحلي للغرفة الإدارية
بالمجالس القضائية المختصة محليا. 200
المبحث الثاني : كيفية حل التنازع في الإختصاص القضائي بين قضاء
الغرفة الإدارية ومحاكم وغرف القضاء العادي في النظام القضائي الجزائري. 208
المبحث الثالث: عملية تنظيم وتوزيع الإختصاص القضائي بين الغرفة الإدارية
بالمجالس القضائية المختصة محليا والغرفة الإدارية بالمحكمة العليا 210
قائمة المراجع الأساسية 214

الجزء الثـاني

نظرية الدعوى الإدارية 217

مقـدمـة 218

الباب الأول

مفهوم الدعوى الإدارية 219

الـفـصـل الأول ماهية الدعوي الإدارية 221
المبحث الأول : تحديد إصطلاح الدعوى الإدارية 223
المبحث الثاني : تعريف الـدعوى الإدارية 226

الفصل الثـاني الطـبيعة القانونية للدعوى الإدارية 232
المبحث الأول تكييف الطـبيعة القانونية للدعوى الإدارية 233
المبحث الثاني: خصائص نظرية الدعوى الإدارية 240
المـطـلـب الأول
طبيعة جهة الإختصاص القضائي بالنظر والفصل في الدعوى الإدارية 240
المطلب الثاني : إختلاف طبيعة مركز اخصوم في الدعوى الإدارية 241
المـطلب الثالث الـطبيعة الخاصة والإستثنائية وغير المألوفة للقواعد
القانونية الموضوعية المطبقة على الدعوى الإدارية 247
المـطـلـب الرابع الـطبيعـة الـخـاصـة لأهـداف الـدعـوى الإداريـــة 250
المطـلـب الـخـامس الطبيعة الخاصة لإجراءات الدعوى القضائية الإدارية 252

الـفـصـل الـثـالـث : أسس الدعوى الإدارية 284
المبحث الأول : الأسس التنظيمية للدعوى الإدريـة 284
المبحث الثاني: الأسس الإجتماعية والسياسية
والإقتصادية لنظرية الدعوى الإدارية 290

الفصل الرابع: عملية تصنيف الدعوى الإدارية 292
المبحث الأول: التقسيم التقليدي للدعاوي الإدراية 292
المطلب الأول: تحديد معنى التقسيم التقليدي للدعاوي الإدارية 293
المطلب الثاني: أنواع الدعاوي الإدارية على أساس التقسيم التقليدي 294
المبحث الثاني : التقسيم الحديث للدعاوي الإدارية 300
المطلب الأول: تحديد معنى التقسيم الحديث للدعاوي الإدارية 300
المطلب الثاني : أنواع الدعاوي الإدارية على أساس التقسيم الحديث 302
المبحث الثالث : التقسيم التوفيقي أو المختلط للدعاوي الإدارية 303
المطلب الأول: معنى وأساس التقسيم التوفيقي 304
المطلب الثاني: أنواع الدعاوي الإدارية على أساس التقسيم التوفيقي المختلط 304
المبحث الرابع :أنواع الدعاوي القضائية الإدارية في النظام القضائي الجزائري 307

الباب الثاني

دعوى الإلغاء 311

الفصل الأول : مفهوم دعوى الإلغاء 313
المبحث الأول : تعريف دعوى الإلغاء 314
المبحث الثاني : نشاة وتطور دعوى الإلغاء 315
المطلب الأول : نشأة وتطور دعوى الإلغاء من حيث طبيعتها 315
المطلب الثاني: نشأة وتطور دعوى الإلغاء من حيث نظامها القانوني 319
المبحث الثالث : طبيعته وخصائص دعوى الالغاء 323
المطلب الأول: دعوى الإلغاء دعوى قضائية - إدارية 324
المطلب الثاني : دعوى الإلغاء من دعاوي قضاء الشرعية 327
المطلب الثالث : دعوى الإلغاء دعوى موضوعية - عينية 328
المطلب الرابع: دعوى الإلغاء هي الدعوى الأصيلة والوحيدة لإلغاء القرارات الإدارية 331
المطلب الخامس: دعوى الالغاء دعوى قضائية في نظامها القانوني 332

المطلب السادس: دعوى الالغاء شديدة التغير والتطور 333
المطلب السابع : دعوى الالغاء من النظام العام 335
المبحث الرابع: عملية التمييز بين دعوى الالغاء ودعاوي القضاء الكامل 336
المطلب الأول:الفرق بين دعوى الالغاء ودعاوى القضاء الكامل من حيث الطبيعة337
المطلب الثاني : اختلاف بين دعوى الالغاء ودعاوى القضاء الكامل
من حيث سلطات القاضي 338
المطلب الثالث: اختلاف دعوى الالغاء عن دعاوى القضاء الكامل
من حيث النظام القانوني 339
المبحث الخامس : أسس دعوى الالغاء 341
المبحث السادس: مكانة دعوى الإلغاء في النظام القضائي الجزائري 343

الفصل الثاني: عملية تطبيق دعوى الإلغاء 355
المبحث الأول : الشروط الشكلية لقبول دعوى الإلغاء 356
المطلب الأول: شرط أن تنصب دعوى الإلغاء على قرار إداري
له خصائص وطبيعة القرار الإداري 357
المطلب الثاني: شرط التظلم الإداري السابق 364
المطلب الثالث : شرط الميعاد في دعوى الإلغاء. 385
المطلب الرابع : شرط الصفة والمصلحة في دعوى الإلغاء 409
المطلب الخامس : شرط إنتفاء الدعوى الموازية 418
المبحث الأول: نشأة نظرية القرارات الإدارية القابلة للإنفصال 437
المبحث الثاني: كيفية تحديد القرارات الإدارية المنفصلة 440
المطلب الأول : تحديد القرارات الإدارية القابلة للإنفصال بواسط المعيار الذاتي 442
المطلب الثاني :
تحديد القرارات الإدارية القابلة للإنفصال بواسطة المعيار الموضوعي 445
المبحث الثالث: تطبيقات نظرية القرارات الإدارية القابلة للإنفصال 449
المطلب الأول
تطبيقات نظرية القرارات الإدارية القابلة للإنفصال في منازعات العملية العقدية 450

المطلب الثاني : تطبيقات نظرية القرارات الإدارية القابلة للإنفصال في ميدان المنازعات الضريبية. 454
المطلب الثـالث: تطبيقات نظرية القرارات الادارية القابلة للانفصال في ميدان المنازعات الانتخابية. 457
المطلب الرابع: تطبيقات نظرية القرارات الإدارية القابلة للإنفصال في مجال منازعات عملية نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة : 462
المبحث الرابع : مدى تطبيق نظرية القرارات الإدارية القابلة للإنفصال في النظام القضائي الجزائري 463
المبحث الثاني: إجراءات عملية إعداد وتقديم عريضة دعوى الإلغاء 481
المطلب الثاني : عملية إعداد وتقديم عريضة دعوى الإلغاء أمام الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا 492
المبحث الثالث : أسباب وحالات بالإلغاء في دعوى الإلغاء 499
المطلب الأول : عيب عدم الإختصاص في القرارات الإدارية 501
المطلب الثاني : عيب مخالفة ركن الشكل والإجراءات في القرارات الإدارية 508
المطلب الثالث : عيب مخالفة القانون في القرارات الإدارية 522
المطلب الرابع: عيب الانحراف في استعمال السلطة في القرارات الادارية 531
المطلب الخامس : عيب إنعدام السبب في القرارات الإدارية 543
البـاب الثـالث : دعـوى الـتعويـض الإداريـة 562

الفصل الأول: عملية تحديد مفهوم دعوى التعويض 565
المبحث الأول: تعريف دعوى التعويض 566
المبحث الثاني: خصائص دعوى التعويض 566
المطلب الأول : دعوى التعويض الإدارية دعوى قضائية 567
المطلب الثاني: دعوى التعويض دعوى ذاتية ـ شخصية 567
المطلب الثالث: دعوى التعويض من دعاوي القضاء الكامل 569
المطلب الرابع : دعوى التعويض من دعاوي قضاء الحقوق 569
المبحث الثالث : مكانة دعوى التعويض بين الدعاوى الادارية الأخرى 570

الفصل الثـــاني: عملية تطبيق دعوى التعويض 572
المبحث الأول : الشروط الشكلية لقبول دعوى التعويض 573
المطلب الأول : شرط القرار السابق لقبول دعوى التعويض 574
المطلب الثاني : شرط المدة لقبول دعوى التعويض أو المسؤولية الإدارية 603
المطلب الثالث : شرط المصلحة والصفة لقبول دعوى التعويض 623
المبحث الثاني: عريضة دعوى التعويض 628
المطلب الأول : مرحلة إعداد وتكوين عريضة دعوى التعويض 630
المطلب الثاني : مرحلة تقديم عريضة الدعوى 632
المطلب الثالث : مرحلة تحضير ملف قضية دعوى التعويض الإدارية 633
المطلب الرابع : مرحلة المرافعة والمحاكمة 636
المبحث الثالث : أسباب الحكم بالمسؤولية والتعويض
في دعوى التعويض الإدارية 639
قائمة المراجع الأساسية المعتمدة في موضوع نظرية الدعوى الإدارية 641